المرأة المجرمة: العوامل والخصائص النفسية والاجتماعية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح العوامل الباعثة بالمرأة إلى اقتراف الفعل الإجرامي ومعرفة الخصائص النفسية والاجتماعية للنساء المجرمات ، واكتشاف آثار وعواقب ذالك الفعل عليهن

لتحقيق هذا الغرض اتبعت الباحثة منهجا وصفيا تحليليا طبقت فيه المقابلة على عينة من نزيلات المؤسسة العقابية (10نساء)، كما قامت بإجراء تحليل كمي وكيفي للتقارير الشهرية للمؤسسة العقابية خلال الفترة الزمنية (جانفي 2006/جانفي 2007).

أ. مزوز بركو
جامعة باتنة
الجزائر

تعد الجريمة من الظواهر التي حظيت بالدراسة والاهتمام، توجهت إليها أبحاث العلماء وقراءات الاستراتيجيين وأولوها عناية خاصة كحقل مهم يستدعي تسليط الضوء عليه ومحاولة تفسيره وفهم أبعاده وصيرورته وفق التغيرات التي تفرضها الساحة الاجتماعية.

والحديث عن علم إجرام نسائي يجعلنا نقف أمام حقيقة واضحة المعالم ألا وهي أن المدارس والنظريات الأساسية المفسرة للجريمة لم تقدم إلا القليل في مجال إجرام المرأة و أن بعضها وإن وجدت تمتاز بالجمود والندرة في معالجة الموضوع في شموليته ، لذا سنحاول في هذه الدراسة أن نتتبع عوامل الفعل الإجرامي لدى المرأة من جهة، والخصائص النفسية والاجتماعية المميزة لـها، ومن جهة أخرى نحاول تقصي

Résumé

Cette étude a pour objectif de définir les déterminants de la criminalité féminine, et particulièrement les caractéristiques psychologiques et sociologiques des femmes criminelles, ainsi que les conséquences et les impacts de cette criminalité.

L'analyse des rapports mensuels de l'institution pénitentiaire, ainsi que les entretiens réalisés avec des femmes criminelles ont servi de base à cette recherche.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007.

انعكاسات وآثار هذا الفعل الإجرامي عليها.

1- أهمية الدراسة : تساهم هذه الدراسة في التعريف بهذه الفئة من النساء وعوامل إجرامهن وكذا معاشهن داخل المؤسسة العقابية .

2- تحديد مشكلة الدراسة : يمكن تحديدها في التساؤلات التالية :

* ما هي العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري ؟
* ما هي الخصائص النفسية والاجتماعية المميزة للمرأة المجرمة ؟
* ما هي العواقب والآثار التي تنجر عن اقتراف الفعل الإجرامي من قبل المرأة ؟

3- منهج الدراسة : إن طبيعة الموضوع تتطلب قراءة تحليلية واستقرائية لعناصره، وهو ما يجعل الباحث يختار المنهج الملائم للدراسة. وقد اخترنا المنهج الوصفي القائم على:" كشف الظاهرة وتحليل نتائجها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للتعرف على جوهر موضوعها للوصول إلى نتيجة واضحة "(1) وعليه فإننا نلجأ إلى المنهج الوصفي للقيام بوصف وكشف طبيعة وأنواع الجرائم المرتكبة من قبل المرأة وكذا الخصائص التي تميز هذه المرأة وهي تقضي فترة العقوبة و نعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لنكشف العوامل التي تدفع بالمرأة إلى اقتراف الجريمة.

4 مجالات الدراسة:

*المجال الزمني: تحددت الدراسة زمنيا بالفترة الممتدة من جانفي 2006 /جانفي 2007.

*المجال المكاني:تحددت الدراسة مكانيا بمؤسسة إعادة التربية- نساء- باتنة (الجزائر) .

*المجال البشري : تحددت الدراسة بشريا بنساء اقترفن الجريمة وهن نزيلات المؤسسة العقابية .

فمن المعروف علميا أنه من الصعب على أي باحث إجراء دراسات شاملة لكل مفردات المجتمع الخاص بالدراسة، ولهذا فمعظم البحوث العلمية تكتفي بعينة من المجتمع المدروس؛ لأن البحث تحكمه عوامل مادية وبشرية وزمنية. والعينة كما تشير كتب المنهجية" جزء من المجتمع يتم اختيارها لتمثيل المجتمع بأجمعه " (2).

فالبحث المراد دراسته ذو طبيعة نفس- اجتماعية وهو يتطلب دراسة وصفية إحصائية، لذا حاولنا تتبع ذلك من خلال إحصاء للجرائم المقترفة من قبل المرأة في الفترة الزمنية 2007/2006 من واقع البيانات والإحصاءات الرسمية للملفات والقضايا الخاصة بإجرام المرأة عموما ؛ والتي حكم فيها والمحفوظة في التقارير الشهرية للمؤسسة العقابية- نساء- باتنة. أما النوع الثاني من عينة البحث فكان عشر حالات موجودة في السجن (المؤسسة العقابية) خلال تلك الفترة.

5 الوسائل المستخدمة في البحث:

* التقارير الشهرية للمؤسسة العقابية خلال الفترة الزمنية جانفي 2006/

جانفي 2007
* المقابلة نصف الموجهة مع الحالات .

6 الإطار النظري للدراسة:

6-1 أبعاد و مظاهر جرائم المرأة في المجتمعات:

إن الحقيقة التي لا يختلف عنها اثنان عن المرأة والجريمة هو أن المرأة تسهم بنسبة ضئيلة من إجمالي مجموع الجرائم، وهو ما جعل البحث في مجال جرائم النساء مجالا مهملا ، وذلك أن تصوراتنا الثقافية واعتقاداتنا المرجعية عن المجرم دائما هو ذكر خارج عن القانون وأن معظم البحوث في علم الإجرام واقعة تحت تأثير تلك القوالب الثقافية والاجتماعية. يرى البعض الآخر من العلماء أن قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء يعزى إلى أن عدد النساء الذي يقع تحت طائلة القانون أقل بكثير من عدد الرجال.

وعلى الرغم من ذلك وجه كثير من الباحثين أنظار العاملين في ميادين علم النفس الاجتماعي وعلم الإجرام إلى ضرورة البحث في هذه الظاهرة وعدم إهمالها ومن بينهم نجد ثورسين سيلين THORSEN SELIN وولتر ريكلس
W.RECKLESS اللذان أكدا أن العلاقة بين الواقع والظاهر فيما يتعلق بجرائم النساء لا بد أن تدرس و أن يكشف عنها (3) . و يرى بولاك أنه من الواضح أن جرائم النساء أقل ذكرا في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة والبغاء وجرائم الإجهاض وجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة، فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي. يقول بولاك في هذا الصدد " أن النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى ولو كانوا ضحاياهن فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات هذا من جهة، ومن جهة أخرى النساء هن في أغلب الأحيان المحرضات على الجرائم التي يرتكبها الرجال" (4) كما لاحظ بولوك وجود جرائم عديدة ترتفع نسبتها عندما يكشف عنها مقارنة بجرائم الرجل ، في حين تنخفض بالنسبة للنساء وذلك راجع لأدوارهن كربات بيوت ومربيات أطفال وممرضات وزوجات وغير ذلك ؛ تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة مثل التسميم البطيء للزوج أو المعاملة السيئة للأطفال، وربما هذا ما دفع المتخصصين في الإجرام إلى ملاحظة أن إجرام النساء إنما هو إجرام خفي ومقنّع إلى درجة كبيرة (5).

إن معرفة الطبيعة المجهولة لجرائم النساء يمكننا من فهم الأبعاد الحقيقية لجرائم النساء، فقد ترتكب النساء كل أشكال الجرائم المعروفة والمسجلة رسميا وعندما توجد متطلبات قانونية لا تستطيع المرأة الوفاء بها كما في حالات الاغتصاب فقد تتهم بالمشاركة في الجريمة وتوجد جرائم معينة تتعلق بالمرأة في حد ذاتها كجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة والدعارة وتقديم المتعة الحرام والأفعال المشابهة التي ترتكبها النساء (6). ومن المهم الإشارة إلى أن مشاركة المرأة في شرائح الجرائم المختلفة مميزة بطريقة ملحوظة ، ففي إنجلترا (1982) اتهمت حوالي 200 سيدة أو تم إنذارها

بسبب السرقة بينما ارتفعت الأرقام الخاصة بالرجال خلال الفترة ذاتها من 3500 إلى 4300 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أكدت الإحصاءات أن نسبة جرائمهن تزداد بسرعة أكبر من تلك الخاصة بالرجال من 2 إلى 3 % ، بينما وصلت المعدلات الخاصة بالنساء من 3 إلى 4 % بين عامي 1977 و1981(7).

ولقد ارتبط النمو بمعدلات ارتكاب النساء للجرائم إلى تحرير المرأة كما يقول العالم بيك (1976) في هذا الصدد " أنه كلما ازدادت المرأة استقلالية فإنها تزداد إجراما "و يناقش بيشون PICHON (1931) وجود علامات لزيادة إجرام المرأة والذي أعزاه إلى تحرير المرأة حيث لم يكن بمقدور النساء تحقيق المساواة مع الرجال.

لذلك فلا بد أن يتم التقدير الحقيقي لإجرام المرأة بالاستعانة بالمصادر غير الرسمية ، كما أنه من المهم عقد مقارنات دولية تفيد في تحليل الخصائص النوعية المميزة لجرائم النساء ، لقد حاول جيريGUIRET أن يحدد بالإضافة إلى أنماط الجرائم التي ترتكبها الإناث مقارنة بجرائم الذكور الذين يرتكبون نفس أنماط الجرائم فتبين أن في جريمة قتل المواليد توجد امرأة واحدة مقابل سبعة رجال، و في جرائم السرقة توجد امرأتان مقابل رجل واحد، أما الإجهاض فتوجد ثلاث نساء مقابل ثمانية رجال ، بينما توجد أربع نساء مقابل خمسة رجال في جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد ؛ و تزيد نسبة النساء في جرائم التزييف فيصل عددهن إلى خمسة مقابل أربعة رجال ، في حين يتساوى الرجال و النساء في جرائم الحريق العمدي(8).

ومن الذين اهتموا بتحديد الحجم الحقيقي لجرائم النساء مارشيه MARCHAIS الذي يرى أن المرأة فضلا عما ترتكبه من جرائم معلومة تلعب دورا رئيسيا فيما يسمى بالجرائم الخفية، حيث وجد أن نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء تبلغ 10 % من جرائم السرقة ومن 5 إلى 20% من جرائم القتل العمدي ، 10% من جرائم القتل مع سبق الإصرار و الترصد و40 % من جرائم الآداب.(9)

وقد لاحظ جاك ليونيه في البحث الذي أجراه حول ظاهرة قتل المواليد أن نسبة الجرائم الخفية تختلف من جريمة إلى أخرى من الجرائم التي ترتكبها الإناث. فجرائم قتل المواليد لايصل إلى علم الشرطة سوى20 % فقط ،وقد يصل في بعض الأحيان إلى 40 % كما هو الحال في فرنسا ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الجرائم الأخرى التي ترتكب من قبل الإناث كالإجهاض والدعارة .

تقول سامية حسن الساعاتي في هذا الصدد"وقد تبين من الرجوع إلى إحصاءات السجون في العقد الثالث من هذا القرن أن نسبة المسجونات من النساء إلى الرجال يبلغ حوالي 4% وأن الجزء الأكبر من جرائم النساء ترتكبه المتزوجات اللاتي بلغت نسبتهن إلى مجموع المسجونات حوالي 50%، تليهن الأرامل اللاتي بلغت نسبتهن25% ثم الأبكار فالعاهرات. كذلك تبين أن نسبة ما ترتكبه النساء من الجرائم الخطيرة لا يتجاوز1% من إجمالي هذا النوع من الجرائم يأتي في مقدمتها القتل

العمدي فجرائم التزوير فالعود الجنائي فالضرب المفضي إلى الموت فالحريق فالسرقات " (10) .

6-2 نسبة جرائم النساء في الدول المختلفة (11)

- في فرنسا التي أخذت بنظام الإحصاءات الجنائية منذ أزيد من 150 عاما أكدت أن الجرائم التي ترتكبها الإناث تقل بدرجة كبيرة عن الجرائم التي يرتكبها الذكور كما أنها تختلف عنها في النوع.

- في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنويا من مرتكبي الجرائم من الذكور عشرة أمثال ما يقبض عليهن من الإناث .

- وفي بلجيكا بلغ عدد جرائم الذكور 242 مرة من عدد جرائم الإناث .

- وفي السويد فإن الإحصاءات الخاصة بالجرائم التي ارتكبت في الفترة ما بين 1965و1967 تبين أن نسبة النساء لا يمثلن أكثر من 1.5 **%** من جملة مرتكبي الجرائم المختلفة و أقل من 3 % من مرتكبي جرائم السكر.

- وفي الدانمارك بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالي المجرمين حوالي 14 % .

- وفي سيريلانكا بلغت نسبة إجرام الإناث حوالي 2 % من مجموع الجرائم .

- أما في الدول العربية فقد تبين أن في الجزائر ترتكب جريمة واحدة مقابل 2744 جريمة يرتكبها الرجال وهي نفس النسبة تقريبا في كل من المغرب و تونس . وفي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث 5 % إلى إجمالي الجرائم التي ترتكب سنويا وتنخفض هذه النسبة في الجنايات فلا تزيد في أغلب الأحوال على 4 % و إن كانت ترتفع في الجنح فتصل إلى 6 % وهي نسبة مماثلة للنسبة التي كانت عليها جرائم المرأة في بداية القرن ؛ وهي رغم انخفاضها الملحوظ إلا أنها تبدو عكس ذلك واقعيا فهي مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في السويد أو فرنسا حيث يختلف وضع المرأة في هذه المجتمعات عنه في المجتمعات العربية .

6-3 العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة جريمة:

لقد حاولت بعض الدراسات والأبحاث إلقاء الضوء على جملة العوامل التي تؤدي إلى إجرام المرأة وحاولوا حصرها في العوامل التالية:

6-3-1 عامل النوع:

تعتمد الدراسات التقليدية في تفسيرها للإجرام الذي تقترفه المرأة على العامل البيولوجي لدى المرأة ، فقد تلت هذه الدراسات دراسات أخرى أثبتت عن طريق الإحصاء أن هناك صلة وثيقة بين ظاهرة إجرام المرأة وعامل النوع الذي يقصد به الفروق بين الجنسين في الإجرام .

وقد أثبتت هذه الدراسات أن نسبة إجرام الرجل يتجاوز بنسبة كبيرة إجرام المرأة وذلك في جميع الدول بل وحتى داخل الدولة ذاتها، وعبر كافة مراحل التاريخ بالنسبة لكافة أنواع الجرائم، ما عدا ما كان وثيق الصلة بالمرأة كجريمة الإجهاض وقتل المواليد حديثي الولادة، وفي هذا الصدد أثبتت الإحصاءات المقدمة في هذا الشأن أن عدد الجرائم المرتكبة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا من قبل الرجال تفوق 10 مرات ما تقوم به النساء، كما قدرت الإحصاءات أن 85 %من حالات الإجرام التي تعرض سنويا على المحاكم يكون أصحابها من الذكور.(12)

وتؤكد معظم الدراسات أن نسبة جريمة المرأة أقل بكثير من نسبة إجرام المرأة وذلك لأن العامل البيولوجي لا يمكن اعتباره لوحده كعامل حاسم لتحديد السلوك الإجرامي للمرأة، لأن هذا العامل يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الاجتماعي المنوط بالرجل والذي يختلف عن دور المرأة ، ناهيك عن البنية المورفولوجية والفيزيولوجية لكل من الرجل والمرأة. لذا يجب البحث عن عوامل أخرى تساعدنا على فهم الظاهرة؛ هذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن المجتمعات الغربية لها تقاليد وميول تختلف عن تقاليد وميول المجتمعات العربية. وهنا نجد بأن جريمة المرأة جديرة بالدراسة لأنها تؤثر تأثيرا واضحا في استقرار المجتمع بدرجة لا تقل عن تأثير إجرام الرجل ذلك أن المرأة تلعب دورا جوهريا في الحياة الأسرية وفي النشئة الاجتماعية.

وبالنظر إلى حجم ظاهرة إجرام المرأة في المجتمعات الغربية مقارنة بالمجتمع الجزائري يمكن القول أنها لا تمثل حجما كبيرا ولا انتشارا واسعا مقارنة بجرائم الرجل، ويبدو هذا الفرق واضحاً من خلال ما تعرضه المحاكم بحيث نجد أن النساء المتهمات في مثل هذه القضايا قليل جدا (13).

2-3-6 العوامل الاجتماعية:

الملاحظة التي لا بد من الإشارة إليها هي أن عدد النساء المتابعات قضائيا في المجتمع الجزائري لا يمثل لوحده نسبة جرائم المرأة ، إذ أن هذا المجتمع بصفة عامة مجتمع تقليدي يفضل أفراده الإبقاء على الجرائم مخفية وإيجاد حلول ودية وسرية لها.

وعلى الرغم من هذا التعتيم والسرية في معالجة إجرام المرأة ، إلا أن الوضع الاجتماعي يلعب دوراً كبيرا في دفع إجرام المرأة إلى الساحة ، وذلك من خلال :

1- هناك دراسات تؤكد تقارب في نسبة إجرام المرأة والرجل في بلدان تتمتع فيها المرأة بقدر كبير من الحرية والمساواة مع الرجل كما في الدول الغربية .

2- تختلف نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل داخل الدولة الواحدة وذلك تبعا لاختلاف الأوضاع الاجتماعية للطرفين .

3- ترتفع نسبة إجرام المرأة عن الرجل في أوقات الحروب خاصة في جريمة السرقة وذلك أن المرأة تأخذ على عاتقها كثير من أعباء الحياة التي كان يتحملها الرجل . (14)

فجرائم المرأة جديرة بالدراسة لأنها تؤثر تأثيرا واضحا في استقرار المجتمع بدرجة

لا تقل عن تأثير إجرام الرجل ، ذلك أن المرأة تلعب دورا جوهريا في حياة أسرتها وفي إعدادها وصلاحها وفي تحديد نمط سلوكها (15). فالمرأة تحظى عادة بقدر أوفر من الرعاية والإشراف وتتصرف طبعا للسنن الاجتماعية التي تلقتها بعناية فائقة أكبر من الذكور ، فمنذ الطفولة تلقن الإناث الوداعة والرقة بينما يربى الذكور على الخشونة والعنف .

فاختلاف المرأة عن الرجل من حيث التكوين المورفولوجي والهرموني والجسماني يجعلها تتصف بصفات تميزها عن الرجل في كثير من الأمور ، ففي مقابل القسوة والخشونة تتميز المرأة بالعاطفة والرقة والحنان وقد تكون هذه الصفات هي الباب إلى دخول المرأة عالم الجريمة، والانحراف. فقد دلت الإحصاءات أن كثيرا ما تنخرط النساء في عصابات نتيجة سوء المعاملة، وفي ظل ظروف معينة، قد تجبر على ممارسة البغاء وقد يغرر بها من قبل الرجال وتساعد على جلب المخدرات أو جلب زبائن القمار ....الخ. وأكثر النساء اللاتي يقبض عليهن ويحاكمن أو يودعن مراكز إعادة التربية هن من الطبقات الفقيرة، ومن خصائصهن كثرة التمارض والإسراف في التعلق بالناس والتأثر بسرعة والميل إلى الانطواء أو الانعزال . وغالبا ما يكون انحراف المرأة أو إجرامها ناتجا عن استغلال عائلتها لها أو حرمانها من عاطفة الأم أو الأب أو إساءة الأب أو الأم إليها. وهروبها من البيت هو البحث عن الحب المفقود فيخالطها الرجال ويكون سقوطها في الانحراف سهلا .

يرى لمبروزو أن المرأة قد تفوق الرجل إجراما وأن ما تبينه الإحصاءات من تفاوت بين إجرامها وإجرام الرجل يبدو مسألة ظاهرية تطابق الواقع، فالإحصاءات التي تثبت هيمنة نسب إجرام الرجل على إجرام المرأة غير واقعية، إذ أضفنا حالات البغاء إلى إجرام المرأة لأرتفع رصيدها من الإجرام إلى ما يوازي إجرام الرجل أو يفوقه . ومن جهة أخرى فإن ظروف المرأة تتيح لها أن تخفي من جرائمها الشيء الكثير، فالإجهاض مثلا قلما يكتشف حينما تقوم به المرأة وكذلك الأمر بالنسبة للسرقات التي كثيرا ما يتم كتمها (16).

كما يعود قلة إجرام المرأة إلى ابتعادها عن الحياة العامة وقلة احتكاكها بالناس، فقد لاحظ تقرير للأمم المتحدة أنه بقدر ما تساهم المرأة في الحياة الاقتصادية بقدر ما ترتفع نسبة إجرامها .

تعد الحياة الأسرية والتنشئة الاجتماعية من أهم العوامل التي تؤثر في ظاهرة الإجرام، فموقع المرأة في أسرتها له انعكاساته على شخصيتها وتصرفاتها ، هذا بالإضافة إلى شيوع التوتر والصراع والتفكك بين أفراد الأسرة ، فقد تكون المرأة مهمشة مما يجعلها تشعر بالدونية أو النقص أو تعاني من معاملة سيئة من طرف شخص أو عدة أشخاص في العائلة مثل الزوج أو الأب أو أهل الزوج وغيرهم، وهنا تكون إقامة المرأة في هذا البيت إقامة مادية محضة خالية من أي عاطفة. لقد أكد علماء الاجتماع أن أهم الأسباب التي تؤدي بالمرأة إلى القيام بالسلوك الإجرامي هو ما يسمى

بالبيت المنحل الذي قد يكون انحلاله نفسيا أو فيزيقيا بالإضافة إلى الانهيار العاطفي في العائلة الذي قد يرجع في أساسه إلى طغيان الأب أو الرجل المتسلط والمسيطر وكذلك الانهيار المادي والخلقي للعائلة (17).

6-3-3 العوامل النفسية:

لقد تمحورت بحوث علم النفس الإجرام حول أبحاث فرويد وآدلر ويونغ وغيرهم من علماء النفس خصوصا على تقسيم فرويد للجهاز النفسي وأجزائه الثلاثة : الهو، الأنا، الأنا الأعلى وعلاقة هذه الأجزاء بالسلوك الإجرامي ومن أهم العوامل النفسية المساعدة على ارتكاب المرأة للجريمة هي(18) :

***الإحباط** : حيث تبحث المرأة عن متنفس لها للتقليل من هذا الشعور مما يؤدي بها إلى ارتكاب جرائم أخطرها جرائم القتل.

***الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية**: يرجع هذا الكبت إلى السنين الأولى لحياة المرأة الذي قد يكون نتيجة خلل في التنشئة الاجتماعية للمرأة أو حرمان عاطفي أو غيرها من الصدمات التي قد تكبت أثناء حياة الطفولة مما يؤدي إلى حدوث صراعات لا شعورية تبحث عن مخرج لها تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

***الإحساس بالظلم**: قد تشعر بأن حقوقها مهضومة وبأنه لابد من أن تحصل على حقوقها تامة مقابل ما تقوم به من أعمال .

***الشعور بالذنب**: يرى فرويد أن الفرد الشاعر بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام وهذا ما يسمى بالعقاب الذاتي .

***الحرمان**: يعتبر من أهم العوامل النفسية المؤدية إلى ارتكاب المرأة للجريمة، فالشعور بالإهمال والحرمان يؤدي بالمرأة إلى البحث عن التعويض مما يؤدي إلى ارتكابها للجرائم.

***كثرة الضغوط النفسية**: تكون هذه الضغوط ناتجة عن أزمات نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد تكون مجتمعة، مما يجعل المرأة تبحث عن مخرج لها، هذا ما يؤدي إلى قيامها بسلوكات إجرامية أو انحرافية أخطرها جرائم القتل التي عادة ما تكون مرتكبة ضد الزوج .

7 عرض نتائج الدراسة الميدانية:

7-1 الإجابة عن التساؤل الأول:

- ما هي العوامل الدافعة على ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري ؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل الذي استقينا محتواه من نتائج دراسة سجلات والتقارير الشهرية للمؤسسة العقابية التي أفادتنا بالنتائج التالية:

7-1- 1 نوعية الجرائم: أكدت الإحصاءات التي استقيناها من مصلحة السجون

بصورة قطعية أن إجرام المرأة أقل من إجرام الرجل، لكن العلماء فسروا هذا الانخفاض تبعا لمقارباتهم المختلفة، فمنهم من يستند على الإحصاءات ومنهم من يستند على طبيعة ونوعية الجريمة المقترفة من قبل المرأة. فالعلماء الذين يستندون على الإحصاءات في تفسير انخفاض أو ارتفاع معدلات الجريمة يرون في هذا الانخفاض أمرا طبيعيا وهذا الرأي وجه له العديد من الانتقادات، أهمها أنه لا ينبغي الأخذ بصدق الإحصاءات بصفة مطلقة (19). فالتفاوت بين إجرام الرجل وإجرام المرأة لا يعتبر تفاوتا ظاهريا في حقيقة الأمر، والواقع أن المرأة ترتكب العديد من الجرائم التي لا تظهر في الإحصاءات كجرائم البغاء، والتي إذا أضيفت إلى سجل المرأة لفاقت في إجرامها إجرام الرجل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن الجانب الأكبر من إجرام المرأة لا يظهر في الإحصاءات فثمة تباين واضح بين إجرام المرأة الخفي وإجرامها المعلن، وهذه هي مشكلة الرقم الأسود (20) أو المطموس التي تعد أهم نقاط ضعف الدراسات الإحصائية، ومن أهم الجرائم التي لا يكشف عنها ولا تظهر في الإحصاءات جرائم الإجهاض، السرقة من البيوت التي ترتكبها الخادمات، السرقة من المحلات التجارية الكبيرة، الجرائم الجنسية التي تشارك المرأة فيها، حيث يكون طالب الجنس من الرجال هم ضحاياها، فالمرأة قد لا تظهر مباشرة كفاعل أصلي في الجريمة والواقع يؤكد أن جرائم كثير من الرجال يكون للمرأة فيها دور هام بالإيحاء أو بالتحريض، ولو أخذنا بعين الاعتبار عدد الجرائم التي ترجع إلى توريط المرأة للرجل في ارتكابها لأرتفع معدل إجرام المرأة كثيرا عن ذلك المعدل المتواضع الذي تكشف عنه الإحصاءات.

لقد حاول العلماء حصر اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل في نوعية الجرائم لا في كمها ، بحيث حاولوا تبيان أن نسبة مساهمة المرأة في الإجرام تختلف باختلاف فئات الجرائم، ففي بعض فئات الإجرام تكون مساهمة المرأة فعالة إلى حد أنها تقترب من نسبة إجرام الرجل ويظهر ذلك من خلال جرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة وكذا التسميم وشهادة الزور، في حين تنخفض مساهمتها في جرائم العنف والاعتداء على العرض(21). كما حاولوا تفسير اختلاف إجرام الرجل و إجرام المرأة بالرجوع إلى:

- اختلاف التكوين العضوي والنفسي للمرأة عن الرجل: بحيث من الثابت أن المرأة أضعف من الناحية البيولوجية من الرجل ، فهي أقل منه في القوة البدنية وتنعكس هذه الخصوصية على السلوك الإجرامي لكل منهما .

- اختلاف الدور الاجتماعي للمرأة عن الرجل: ويتمثل في أن المرأة تتمتع غالبا بحماية لا يحظى بمثلها الرجل، فهذا الأخير مسئول عن حمايتها ويمكن حتى أن يتحمل المسؤولية الجنائية عنها ، هذا إضافة إلى أن خروجه للعمل والاحتكاك المطلق بالآخرين والمنافسة والصراع من أجل العيش كلها قد تهيئ فرص ارتكاب الجرائم ، أما بالنسبة للمرأة فدورها الاجتماعي يجعلها في منأى عن الصراعات الخاصة بالذكور وبالتالي تقل لديها فرص ارتكاب الجرائم .

2-1-7 عوامل الفعل الإجرامي:

من خلال نتائج البحث توصلنا إلى:

- وجود عوامل مساعدة للفعل تمثل معظمها في الأسباب القائمة وراء ارتكاب المرأة للجريمة.
- بداية التفكير في تنفيذ الجريمة .
- تنفيذ الجريمة بدقة وإحكام.
- بعض الجرائم تحدث دون تخطيط مسبق .

إن هذه النقاط التي خصت الفعل الإجرامي سواء كان قتلا أو سرقة أم دعارة. يؤكد بصورة صريحة أن المرأة أثناء قيامها بالجرائم على مختلف أشكالها؛ يمر تنفيذها للجريمة بعدة مراحل. وهذه المراحل تتشابه إلى حد كبير حسب النتائج التي توصل إليه العلماء (22) والتي تتمثل في:

1- مرحلة التفكير والعزم؛
2- مرحلة التحضير للجريمة؛
3- مرحلة البدء في التنفيذ.

وهي المراحل نفسها التي خطتها المرأة في ارتكاب الجريمة إلا ما يُضاف إليها وهو الطابع الأنثوي الذي يتمثل في القدرة على التحمل والصبر الذي لاحظناه من خلال تأنيها وحذرها ومداراتها لمشاعرها وسلوكها ومثابرتها ومواصلتها حتى تحقيق الفعل الإجرامي.

وفي تنفيذ الجريمة هنا، وجدنا أنها استعانت بأدوات مختلفة من أمثلة :السكين، الساطور، السم عصا حديدية، الحرق... الخ، وهي وسائل تدل أن المرأة أثناء ارتكابها للجريمة تستخدم كل الوسائل المتاحة لتحقيق فعلها، ولا يتعلق بالنظرة التقليدية التي تنظر إلى المرأة في استخدامها وسائل مميتة من فئة الأكثر تأثيرا والأقل قوة كالسم مثلا، ولكن ثبت إمكانيتها في استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق فعل القتل أو السرقة، وأن النظرة السطحية والتقليدية التي تخص المرأة ووسيلة الجريمة يجب أن تلغى من الأذهان، إذ لا يمكن الأخذ بها عند تفسير جرائم المرأة . فلحظة اقتراف الجريمة يسود انفعال الغضب والحقد ، والكراهية التي تعمي بصيرتها، فيكون التنفيذ بالوسيلة المتوفرة ودون انتظار. وبالنسبة للسرقة فهي تساهم في التخطيط والتحضير لمعدات الجريمة، كما أنها تسرق بإتقان وجدية يغلفها الدقة المتناهية في الحذر.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث بالنسبة لنوعية الجرائم المرتكبة من قبل المرأة هي في معظمها تلك التي يرتكبها الرجل و أن أعلى نسبة سجلت في هذه الدراسة تلك المتعلقة بجريمة القتل، الدعارة، السرقة والأعمال الإرهابية. إن جريمة القتل احتلت المرتبة الأولى بين مختلف الجرائم الأخرى التي اقترفتها المرأة. وقد حاولنا تفسير ذلك على اعتبار أن هذه الجريمة بقواعدها القانونية المعروفة (القاعدة المادية والشرعية والمعنوية) هي جريمة لا يمكن التستر عنها مع توفر الركن المادي وهو وجود جثة، أما بقية الجرائم الأخرى فهي أقل وقد يعزو ذلك إلى أنه يمكن التستر

عليها كالدعارة والسرقة والتشرد .

ومن جهة أخرى، فقد تم التحقق من أن معظم النساء المقترفات للجريمة بأنواعها المختلفة ارتكبن الجريمة لأول مرة، وهي من الأمور الملاحظة في سجلات العدالة من أن حضور المرأة أقل في ظاهرة العود إلى الجريمة، أما الحالة العائلية للمرأة المجرمة فقد كشفت الدراسة أن أعلى نسبة سجلت كانت لصالح المرأة المتزوجة بنسبة 47.36%.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي فقد اتضح أنه كلما انخفض لدى المرأة كلما ارتفع معدل الجريمة لديها، حيث كان انخفاض المستوى التعليمي مميز لمعظم مقترفات الفعل الإجرامي، وأن أعلى نسبة سجلت لدى المرأة بدون مستوى تعليمي 60.54%.

إن استعراضنا لهذه الأبعاد التي تتعلق بالسلوك الإجرامي لدى المرأة، يضعنا أمام حقيقة، ألا وهي أنه من الصعوبة استعارة فكرة السبب الواحد في إجرام المرأة، ولا بد أن نشير أنه عندما نحاول تفسير جرائم المرأة في المجتمع الجزائري فنحن لا نؤكد سببا دون آخر، وإنما نحاول أن نؤكد كيف تؤدي عوامل مختلفة إلى ديناميكية وحركة الجريمة لدى المرأة ؟ وكيف يدفع مثلا سوء المعاملة بالمرأة إلى اقترافها؟، فمن الواضح أن عوامل مشتركة جعلت جريمة المرأة تأخذ مكانها على مسرح الحياة الاجتماعية . فالإجرام عموما يتسم بالتنوع من ناحية وبالتعدد من ناحية أخرى، فهي متنوعة أولا لأن منها ما يتصل بالتكوين العضوي أو النفسي للمجرمة أو بالظروف الطبيعية أو الاجتماعية المتعددة، وثانيا لأنه في كل مجموعة من هذه الظروف يوجد عدد كبير من العوامل الدافعة لارتكاب الفعل الإجرامي.

7-2 الإجابة عن التساؤل الثاني:

- ما هي الخصائص النفسية والاجتماعية المميزة للمرأة المجرمة ؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل الذي استقينا محتواه من النظرة المعمقة لتحليل محتوى المقابلة مع حالات البحث والتي من خلالها تم استنتاج عوامل مشتركة بين هذه الحالات:

7-2-1 فيما يخص المظهر الخارجي وسلوك الحالات: تميزت الحالات في مظهرهن بـ:

1- سلوك تعاوني.
2- شدة الانفعال (بكاء، الحزن ، صراخ...).
3- التكفير عن الذنب بالصيام (صيام شهرين متتاليين خاصة في حالة القتل، والصلاة في حالة الجرائم الأخرى).
4- مشحونات بالغضب والحقد على المجتمع.
5- متوسطات الجمال في عمومهن.
6- كل واحدة منهن تبحث عن مبرر مقنع لفعلها.

يظهر من خلال الخصائص التي لوحظت على حالات البحث الطبيعة النفسية

والاجتماعية للمرأة، التي تميزها العاطفة: شدة البكاء والحزن عند معظمهن والولاء للعائلة من جهة، ومن جهة أخرى، يحاولن أن يظهرن كضحايا لمأساة حقيقية وتبرير الفعل الإجرامي ، وهذا من خلال قدرتهن الفائقة على سرد التفاصيل بدقة متناهية من زاوية كونهن دائما الضحية ، وأنهن ارتكبن هذا الفعل لأن ظروفهن قاسية جداً.

وقد ينساب المصغي إليهن في البداية وراء هذا الإحساس، وربما هذا ما جعل العلماء يذهبون في توصيم المرأة بأن لها القدرة الكبيرة على المخادعة ومحاولة التضليل خاصة حينما يتعلق الأمر بشيء يخصها أو قد يمس حياتها.

2-2-7 بالنسبة للتنشئة الاجتماعية لحالات البحث:

تميزت في معظمها بـــ :

- سوء المعاملة الأسرية (الوالدين،الزوج، الأخ، زوجة الأب).
- الحرمان من إكمال الدراسة من قبل أحد أفراد العائلة.
- غياب الدور الفعلي للأب.
- التصدع والتفكك العائلي.
- الإهمال الأسري.
- النزاعات حول الإرث.
- انحراف بعض أفراد الأسرة.

إن النقاط السالفة الذكر التي تم التعرف عليها من محيط الحياة الاجتماعية للحالات تصب في نقاط مهمة من وجهة نظر سيكولوجية وسوسيولوجية والتي تتمثل في النقاط التالية :

- قسوة وتصلب المحيط العائلي لمعظم السجينات.
- انخفاض المستوى الاقتصادي لعائلات السجينات.
- تصلب المحيط الأسري الذي يحمل بين طياته:
  * الحرمان العاطفي وسوء المعاملة.
  * الفقر وعدم إشباع الحاجات.
  * الحرمان من إكمال الدراسة.
  *وقد يصل الأمر حتى إلى الطرد من منزل الزوجية أو منزل الأسرة .

وهي مؤشرات تقودنا للكشف عن طبيعة الأسر التي ترعرعت ضمنها حالات البحث ، وهي أسر مزعزعة الكيان، تسودها علاقات متوترة بين معظم أفرادها ، مشحونة بالنزاعات والصراعات تقف فيها المرأة موقف المدافع حينا والمهاجم حينا آخر، تبحث عن مكانتها الاجتماعية التي في كثير من الأحيان تُسْلب منها، كما لوحظ أيضا أن معظم حالات البحث لديهن شعور قوي بالذنب يحمل تبطنا للقيم وتصورا عن الواجبات الملقاة على عاتقهن، إلا أن غياب تقدير عواقب الفعل الذي أقدمن عليه يكاد يكون منعدما ، كما سجلنا أنهن ولدن في بيئة شاذة اجتماعيا وما جريمتهن إلا تعبيرا صارخا لرفضهن لواقعهن ومحاولتهن الخاطئة في إصلاح ما يمكن إصلاحه، وقد أكدت العديد من الأبحاث (23) أنه إذا كانت علاقة المرأة بوالديها طيبة وهم يشعرونها

بمدى حبهم لها تجعلها تشعر بالأمان، وبأهمية أنوثتها وقيمتها الذاتية، خاصة لو أشعراها أنه لا فرق بين الذكورة والأنوثة، فلا تتكّون آثار ذات قيمة ترسخ في داخلها، بينما حينما تشعر الأنثى أن المجتمع يفضل الذكور، ففي هذه الحالة تشعر المرأة بالنقص لمجرد أنها أنثى حيث لا تحصل على نفس المزايا لدى الوالدين أو المجتمع. وهذا ما لمسناه لدى حالات البحث من أنهن في المقام الثاني بعد الأخوة دائما.

3-7 الإجابة عن التساؤل الثالث:

- ما هي العواقب والآثار التي تنجر عن اقتراف الفعل الإجرامي من قبل المرأة ؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل الذي استقينا محتواه من تحليل محتوى المقابلات العيادية مع حالات البحث والتي مكنتنا من استنتاج المؤشرات التي دلت على أن هذه العواقب والآثار تحمل طابعين : الأول يخص السجينة والثاني يتعلق بمحيطها الاجتماعي:

1-3-7 الآثار والعواقب التي تخص السجينة:

لقد تم تسجيل النقاط التالية:

- تقدير منخفض للذات عند معظم السجينات.
- الشعور بالدونية عند معظمهن.
- الشعور بالندم عند معظمهن.
- تصور المستقبل بصورة متشائمة عند معظمهن.
- التكفير عن الفعل الإجرامي بالصيام(صيام شهرين ، الصلاة).

2-3-7 الآثار والعواقب التي تتعلق بمحيطهن الاجتماعي:

فقد وردت المؤشرات التالية:

- الإحساس بعدم القدرة على مواجهة الحياة بعد انقضاء فترة العقوبة
- الخوف من أحكام المجتمع وما ينتظرهن في الحياة
- امتناع أفراد العائلة عن زيارتهن
- ينتظرن العفو الرئاسي لتقليص العقوبة أو الإفراج المشروط أو البراءة.

إن هذه الآثار التي ترتبت عن ارتكاب المرأة للجريمة تكشف على الهوية الاجتماعية(24) للمرأة في محيطها الاجتماعي. هذه الهوية التي تتعلق بانتماء الفرد لجماعة معينة وشعوره بأنه مشارك في هذه الجماعة، كما توجد علاقات بينه وبين أفراد هذه الجماعة ، وقد ركز علماء الاجتماع على الهوية باعتبارها وضع الفرد أو مكانته وأدواره في المجتمع أو الجماعة التي ينتمي إليها ، والمرأة على اعتبار أنها شديدة الانتماء والاستجابة لمجتمعها، ومتطلبات بيئتها. جاءت الآثار التي انجرت عن

ارتكابها للفعل الإجرامي متلازمة وشديدة وما فرضته ثقافة هذه البيئة من شعور بالدونية للمرأة التي انحرفت عن المسار الذي رسمته الثقافة لهذه المرأة ، وكما وجاء النبذ الاجتماعي الذي تشعر به المرأة من خلال تخوفها من العودة لمواجهة متطلبات وثقافة المجتمع من جديد من جهة ومن جهة أخرى لا تعرف بما ستواجه هذا المجتمع خاصة مع انخفاض مستواهن الدراسي .

الخاتمة

مهما تعددت الأسباب وتنوعت أشكالها إلا أنه يمكن أن نخلص أن كل عامل من العوامل السالفة الذكر يساهم في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة سواء أكان هذا السبب نوعيا أو اجتماعيا أو نفسيا وحتى اقتصاديا. ويُضاف للسبب أو جملة هذه الأسباب استعداد المرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، هذا الاستعداد الذي ما إن يجد التربة التي تغذيه حتى يتجلى في ساحة الجريمة خاصة عندما تكون "امرأة" مقترفة الفعل. ومن الملاحظات التي تم تسجيلها من طرف الباحثة على معظم السجينات الرغبة الملحة في تبرير فعلهن والذي يظهر خاصة من سلوكهن التعاوني، ومحاولتهن إعطاء تفسير مقنع لجريمتهن، هذا التفسير التي تحاول كل مجرمة أن تقنع به كل متحدث إليها وكذا محاولتها في إيصال صداها إلى كل الآذان، ومن خلال شدة انفعالهن (البكاء،الحزن الشديد البحث عن مخرج لمأساتهن...) تعبر كل واحدة منهن على مأساة تظهر من خلالها الجانية كضحية أولى وأخيرة .

لقد بينت هذه الدراسة أيضا أن المرأة المجرمة تنتمي إلى أسر غير سوية تتأرجح في معاملاتها بين القسوة وسوء المعاملة وأن معظم حالات البحث عانين في طفولتهن ولاقين شتى أنواع العذاب من مصادر مختلفة تراوحت من الأب إلى باقي أفراد العائلة، وعائلات حالات البحث تميزت معظمها بالتفكك والتصدع والذي تمثل في الإهمال واللامبالاة إضافة إلى ديناميكية النبذ الذي مورس على المرأة قبل إقدامها على الفعل الإجرامي حيث لاقت النبذ من شخص على الأقل أو أكثر من أفراد أسرتها.

أما بالنسبة للنقطة الأخيرة التي برزت من خلال هذه الدراسة تمثلت في الآثار التي أفرزها إجرام المرأة، حيث تمثلت الآثار في الشعور بالدونية كمؤشر مهم في معاش المرأة الداخلي من جهة ومن جهة أخرى الرؤية التشاؤمية تجاه المجتمع والمستقبل من جهة أخرى، فمهما كان نوع الجريمة فإن شعور المرأة كان ينصب حول فكرة ثابتة، ألا وهي، الشعور بالذنب وكذا الشعور بانخفاض تقدير الذات (الشعور بالدونية) الذي ترجمته مشاعرهن تجاه الجريمة من جهة وتجاه السجن مكان إقامتهن المؤقت من جهة أخرى. إلا أنه خلصنا من خلال هذه الآثار أن شعور المرأة بالإهانة والذل ليس مرده إلى الجريمة فحسب وإنما إلى دخولهن السجن وما دليل ذلك إلا خوفهن الدائم من مواجهة المجتمع بعد انقضاء فترة العقوبة مع تلازم عدم إمكانية بناء أسرة جديدة أو البدء في حياة اجتماعية جديدة ، فعملية الوصم تشعر أنها بدأت مع دخولهن السجن وتحتدم أكثر بعد انقضاء فترة العقوبة وخروجهن إلى مسرح الحياة الاجتماعية .

الهوامش والمراجع

1- شفيق محمد (1978)، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص،94 .
2-أبو السعيرعبد الرزاق أمين(1994)، العينات وتطبيقاتها في البحوث الاجتماعية، الإدارة والبحوث العامة ،الرياض، السعودية ص، 13 .
3- حسن الساعاتي سامية (1999)، علم اجتماع المرأة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص، 194.
4- نفس المرجع، ص، 195 .
5- نفس المرجع، ص، 195 .
6-هيدسون فرانسيس (بدون سنة)، المرأة والجريمة، ترجمة ريهام، المجلس القومي للثقافة والفنون، الكويت، ص، 8 .
7- نفس المرجع، ص،9 .
8- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص، 195.
9- نفس المرجع، ص،197 .
10- نفس المرجع، ص،199 .
11- نفس المرجع، ص ص،200، 204 .
12-عمر السعيد رمضان (1972)، دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت، ص، 50.
13- نفس المرجع، ص، 50 .
14- نفس المرجع، ص،50 .
15- شفيق محمد، مرجع سابق، ص، 23.
16- قواسمية محمد عبد القادر (1992) ، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ص، 97 - 100.
17- رشوان حسن عبد الحميد (بدون سنة)،الجريمة، دراسة في علم النفس الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص،.156
18- أسعد ميخائيل (1994) ، علم الاضطرابات السلوكية، دار الجيل، بيروت لبنان، ص،61 .
19- عبد المنعم سليمان (2003)، علم الإجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ص، 377.
20- نفس المرجع، ص،378 .
21- نفس المرجع ، ص،379 .
22-نجاتي محمد عثمان (1970) ، ملامح جريمة القتل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ص، 19 .
23-محمد علي حسن هبة (2003)، الإساءة إلى المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية،

القاهرة، ص، 65.
24- نفس المرجع، ص،91 .